الفصل الثالث عشر

التحليل الاقتصادي للنمور الآسيوية بين الأزمة والانهيار

الفصل الثالث عشر

التحليل الاقتصادي للنمور الآسيوية بين الأزمة والانهيار

احتياطاتها النقدية ٣ تريليونات دولار بعد ١٠ سنوات النمور الآسيوية.. الأزمة والانهيار والعودة إلى الصدارة

"النمور الآسيوية" مصطلح دلالة، أطلق على مجموعة من بلدان جنوب شرقي آسيا في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث ساد فيها نموذج تنموي، أشير له كنموذج يحتذى للبلدان النامية.

العام ١٩٩٧ حدثت أزمة مالية حادة لتلك الاقتصاديات بدأت في تايلند، لتصيب بعدواها جملة البلدان المعنية وإن بأحجام ومستويات متباينة.

بعد عقد من الزمن، أين أصبحت تلك الاقتصاديات؟ وكيف استطاع بعضها تخطي الأزمة و تداعياتها؟ وما مصير البعض الآخر، ولماذا تخلف عن إمكان النهوض مجددا؟

أسئلة تطرح، في وقت مفصلي في تحليل وفهم آليات التطوير والتنمية الاقتصادية، وبظل صيغ لحركة المال المضارب عبر البورصة، يشهد فيها تقدما وفعالية في الدور التمويلي وتعظيم المداخيل، علما بأن الأزمة المذكورة، حدثت بدور أساس للرأسمال المضارب.

يستحق هذا الموضوع، المتابعة الأدق والاشمل، حتى لو كانت البداية، القاء ضوء ولو كان خافتا على مصير ما سمي بـ"النمور الآسيوية" و هل عاد بعضها نمرا، أم...؟

النمر حيوان شرس من فصيلة السنيوريات الأربعة، من صفاته السرعة والمباغتة، وهو هجين بين الأسد والنمر الأسود. وإضافة الى بعده القدسي في الثقافة الآسيوية، يرتبط عربيا بصفة اضافية تعني الصيد والقنص، والقدرة على التخفي وعدم الظهور ثم الانقضاض (الموسوعة)

هل هذا ما انطبق على البلدان الآسيوية الجنوبية الشرقية، حتى نعتت بالنمور؟

إن المسيرة الاقتصادية لهذه البلدان، بحسب دراسة نشرتها صحيفة "القبس" الكويتية تفيد الانطباق الكامل مع تلك المعاني. فقد حققت البلدان المعنية، قفزات اقتصادية صناعية تحديدا في أواخر القرن الماضي، كانت مدعاة للذهول والتساؤل والجدال، حيث وصل معدل نموها الى ١٠%، طبعا لكل بلد من بلدان النمور حكايته مع التطور، ورغم ذلك كان لها ما يجمعها من السمات والصفات. لعل أهمها هو أنها خالفت السائد حينها في الأدبيات الاقتصادية، تلك التي قرأت النمو كمرادف لتوفير الثروات الطبيعية، التي استبدلت بالتركيز على الاستثمار في أحد عوامل الإنتاج المتوافرة عندها، ألا وهو الإنسان نفسه.

ونذكر من أهم الظواهر الاقتصادية المشتركة بينها الآتي:

تبني الليبرالية الاقتصادية، وتشجيع استقدام الاستثمارات الأجنبية.الاستناد الى التصنيع، تصديرا الى الدول الغنية.الاقتداء بالنموذج الياباني للنمو الاقتصادي. غياب الديموقراطية في البنى السياسية والسلطوية.هكذا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا لا تتعدى ٢٥ سنة، قبل وقوع الأزمة، حققت النمور نموا، رأت فيه مؤسسات العولمة الاقتصادية نموذجا يحتذى.أزمة فنهوض وحدثت الأزمة الكبرى العام١٩٩٧ بداية من تايلند، ثم انتقلت العدوى الى باقي البلدان. والسؤال الآن، بعد سنوات عشر هل استطاعت النمور تخطي آثار الأزمة، واستيعاب تداعياتها؟

بالوقائع، يبدو هذا السؤال في غير مكانه، فلم يتعد الزمن عمر السنة، حتى كانت معظمها، تصحو من كبوتها وتخرج من أزمتها. حتى وصلت احتياطياتها اليوم مجتمعة من العملة الاجنبية نحو ٣ تريليونات دولار، وتضاعف تدفق رؤوس الأموال الى اسواقها نحو ٦ مرات. وصادراتها الخارجية تمثل حصة كبيرة من اجمالي التجارة العالمية، ومعدلات نموها تتراوح بين ٥.٩%. تعلمت من تجربتها، وحولت الاخفاق الى نجاحات مشهودة، مستندة الى منظومة فكرية قيمية، تقدس العمل والتخطيط الدقيق.

شخصت أسباب الأزمة، دون مكابرة او هاجس "المؤامرة"، وقامت بحزمة إصلاحات اقتصادية ومالية جادة وشفافة، فأعادت هيكلة اقتصادها وتنظيم مؤسساتها المالية، وفرضت الرقابة على تحركات رؤوس اموالها، باختصار عادت الى المسرح الاقتصادي أقوى وأفضل.عاملان أساسيان شكلا رافعة إعادة البناء والنهوض:أولهما: دعم صندوق النقد الدولي وتقديمه قروضا للطوارئ، مثال على ذلك 17 مليار دولار لتايوان، ٥٠ مليارا لاندونيسيا، ٥٨ مليارا لكوريا الجنوبية.ثانيهما: وجود ثروة بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا، شكلت رصيدا أساسيا للقيام بمستلزمات تصحيح الخلل.سنغافورة لم تنتظر طويلاً تتربع سنغافورة اليوم على عرش مؤشرات الحرية الاقتصادية، وهي قاعدة أساسية لنقل البضائع والخدمات الى الأسواق العالمية، فعلى ارضها أنشط مرافئ الحاويات في العالم، حيث يصل تداول الحاويات الى ٥.١٨ ملايين سنويا، كما تتمتع بخطوط مواصلات شاملة جوا وبحرا، وهي اليوم اكثر الدول جاهزية من حيث توصيل الشبكات عبر تقنية المعلومات. ويقيم في سنغافورة سبعة آلاف شركة متعددة الجنسيات، وتغطي شبكة اتفاقيات التجارة الحرة اليوم نحو ٦٠% من الناتج المحلي السنغافوري.

اقتصاد المعرفة لماذا سنغافورة مركز جذب بهذا الحجم للشركات العالمية؟ الجواب يقدمه وجود أهم مراكز الابحاث والتطوير عالميا، فاقتصادها بات اقتصاد معرفة، حيث تخصص ٢% من الناتج المحلي للأبحاث، والاتجاه اليوم الى تخصيص ٣%، والاهم من ذلك هو توثيق العلاقة بين هذه المراكز البحثية والقطاعات الاقتصادية، خصوصاً الصناعة.

وتتكاثر نسبة العاملين في الابحاث لتصل الى ٤٧٤٥ عاملا من كل مليون نسمة، علما أن هذه النسبة في الولايات المتحدة هي 4484 عاملا.

القطاع الوظيفي في سنغافورة من الأرشق في العالم، حيث يوجد فقط ٥٠ الف موظف، ينالون أعلى الرواتب، فمثلا راتب الوزير ١.٢ مليون دولار سنويا، اي ثلاثة اضعاف راتب الرئيس الاميركي، وراتب رئيس الحكومة مليونا دولار، لذلك

ينخفض الفساد الاداري والمالي الى حد كبير، وتتصدر مؤشرات الشفافية في العالم. الإنتاجية العالية

العمالة أفضل الموارد السنغافورية، حيث تتميز بالإنتاجية العالية والمهارة الفنية وأخلاقيات العمل الرفيعة، ويعتبر الانترنت أسلوب حياة، فمن كل عشرة اشخاص ٩ يستخدمون البريد الالكتروني، اي ٩٠% من السكان، و٧٥% من الأسر تقتني جهاز كمبيوتر، ومنهم ٢٨% اكثر من اثنين.

وصلت عوائد صناعة التكنولوجيا العام ٢٠٠٦، الى ٧.٢٢ مليارات دولار، بزيادة ٨% عن العام الذي سبق (حسب دائرة الاحصاء)، وتنعم سنغافورة بأحدث مستويات وسائل التعليم وشموله، وقد تصدرت الاولمبياد العالمي في امتحانات المواد العلمية العام ٢٠٠٦.

تشجيع زيادة النسل

يتميز سكان سنغافورة نحو ٤ ملايين نسمة، بمستوى معيشة عال، وبتقاليد منفتحة (كوسموبوليتية)، تحتضنهم ظروف استقرار وامان وسمعة طيبة في انجاز الاعمال، اضافة الى حماية متشددة للملكية الفكرية، حتى اصبحت مركزا موثوقا به لعمل الشركات وتواجدها

.ونتيجة للتطور المنجز وللحاجة المتزايدة للعنصر البشري، تنفق اموالا طائلة على تشجيع النسل، فقد تم انفاق ٣٠٠ مليون دولار تشجيعا لهذا التوجه العام ٢٠٠٦. كيف لا، وحصة الفرد من الناتج الوطني العام ٢٠٠٦ تقريبا ٣١ الف دولار سنويا. هل عادت نمراً؟

هذه الانجازات، قامت على اسس متينة في الاقتصاد السنغافوري، حيث شكل قطاع الصناعة ٢٧ %والناتج، والخدمات والتجارة الثلثين الباقيين. وتمثل النمو الاقتصادي العام ٢٠٠٦ بواقع ٦٦% عن السنة التي سبقتها، وكان في سلع الالكترونيات والكيماويات، وخدمات الهندسة والعلوم الطبية الحيوية. ارقام الانتاج تشير الى الموقع المتقدم في الاقتصاد العالمي، حيث تتلخص بالقياس العالمي بالآتي:

٧٠ %من منصات استخراج البترول البحرية، ٥٠% من المراكب السريعة، ٣٥% من الزجاجيات المتعددة الكربونات لصنع الاقراص المدمجةC.Ds ، ٢٥ %من ماكينات قطاع البيع، تحوي ثالث اكبر مصفاة بترول، ومن اكبر شركات الاتصالات.

بالقياس الآسيوي، تحوي احد اكبر مؤسسات انتاج البتروكيماويات، واكبر مركز لصيانة واعادة بناء محركات الطيران.

ويعمل الاقتصاد السنغافوري اليوم على تطوير قطاعات ناشئة مهمة منها: التقنية الحيوية والدقيقة، التعليم الدولي، تنقية البيئة والطاقة البديلة.

واخيرا، هل سنغافورة النمر قبل الازمة، عادت نمراً؟ ام أسداً يكلل رأسه التاج في النشاطات الاقتصادية وفي الدور على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية؟

ماليزيا: الأزمة كبوة جواد

الجودة والتصدير قاطرة التنمية في ماليزيا. فاكتسبت سمعة طيبة، وان كبت مع أزمة الذمور 1997 استطاعت ان تنهض بسرعة وتعاود الانطلاق محققة افضل اداء اقتصادي في اقليم جنوب شرق آسيا. وقد تميزت في المرحلتين قبل الأزمة وبكيفية النهوض تاليا.

ومن اهم مميزاتها، توزيعها للثروة لصالح الفقراء، اصحاب البلد الاصليين، الذين يشكلون نحو نصف المواطنين، مقابل الاقليات الغنية، وعلى رأسهم الصينيون والهنود المسيطرون على الاقتصاد.

مرت ماليزيا في مرحلتين أساسيتين في النشاط الاقتصادي، الاولى: احلال المنتجات الوطنية مكان الواردات، والثانية: التحول الى سياسة التصدير، عبر النمو الصناعي والتحول الهيكلي.

كانت الزراعة تشكل ٣٩.٣% العام ١٩٥٧ والعمالة فيها61.3% ، فتحولت الى ١٣.٦%، في حين ان الصناعة كانت ١١.١% والعمالة ٦.٤%، وصلت الى 33.1% والعمالة ٢٥.٩%. هذا التغيير والتبديل في البنية الاقتصادية، ادى الى نمو الصادرات المصنعة، ورفع مستوى تقنيات العمل

.أهم أسباب النجاح قامت السياسات الاقتصادية الماليزية على قاعدة تأمين البيئة المؤاتية لنمو المدخرات، ولجذب الاستثمارات الاجنبية، واستطاعت ادارة مشكلة التضخم المالي، ونقص العمالة. فركزت على التخصيص الكفء للموارد المتاحة، والتوجه نحو الاستخدامات الاستثمارية ذات الانتاجية الاعلى. محور فلسفة الادارة الاقتصادية الماليزية، يتلخص في المزج الجيد بين آليات السوق والتدخل الحكومي، وكذلك اشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التنمية، بقيادة ادارة اقتصادية حكيمة توحي بالثقة.ركزت ماليزيا بعد الأزمة على استعادة قيمة العملة والحفاظ عليها، زيادة متوسط الدخل ودعم الفقراء، تخفيف حدة التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للاجر. استندت هذه التوجهات على التمدين "عكس الترييف"، لتصل نسبة سكان المدن الى ٦٠%. وعلى التدريب والتأهيل المهذبين، وبالتالي عرض قوة العمل الماهرة والقادرة على سد حاجات الصناعة المتنامية، كما انها عملت على التقليل من الاعتماد على العمالة الاجنبية.

التعليم على حساب الأمن

لذلك كان من الضروري تحسين مستوى التعليم، وربط الاجور بانتاجية العمل

ولهذا كانت خطوة تقليل الانفاق الحكومي على مصروفات الامن ٠.٨%، وزيادة المصروفات على التنمية ١٦.٣% من الموازنات.

لذا حسب دائرة الاحصاء المركزي، كانت المؤشرات الاقتصادية الماليزية، تؤكد تحقيق الاهداف. فقد وصل النمو العام ٢٠٠٦ الى ٦%، وفي الاشهر الثلاثة الاولى من العام ٢٠٠٧ الى ٥.٣%. وتراجعت نسبة التضخم الى ٢% فقط العام ٢٠٠٦.

وكانت الخدمات والبناء اساس المساهمة في النمو، حيث كانت النسب ٩.٦ %و٤% على التوالي: اما الزراعة فكانت ٢% والصناعة ١.٧% والتعدين ١.١%.حصة الفرد من الصادرات ٤٨٠٠ دولار، وهذا اعلى من حصة الفرد الاميركي حيث تصل الى ٣١٠٠ دولار.اذن، عادت ماليزيا نمرا اقوى وافضل من السابق.

كوريا الجنوبية الأكثر نضجاً

تعتبر التجربة الكورية الجنوبية، اكثر التجارب نضجا، فقد تحولت من الدولة الآسيوية الثالثة الاكثر فقرا في الخمسينات الى المرتبة الثالثة اقتصاديا في آسيا بعد الصين واليابان، والعاشرة على صعيد العالم.

تشكل الصادرات اليوم ٤٠% من النشاط الاقتصادي، وتنمو بوتائر لافتة، فمن ٢٩% العام ،٢٠٠٣ الى ٣١.٢% العام ،٢٠٠٤ ووصلت الى ٢٥٥ مليار دولار العام ،٢٠٠٥ في حين كانت نسبة النمو الاقتصادي عموماً.10%

تعد السيارات من اهم المنتجات الكورية، ٣.٢ ملايين سيارة العام ،٢٠٠٥ عدا عن المصانع الكورية المنتشرة خارجها.

اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على كوريا كأحد اسواق دائرة الضوء السبع، لذا ركزت عليها في تعاملاتها الاقتصادية.

بعد الأزمة وعلى مسار العام ،٢٠٠٠ حققت كوريا الجنوبية تقدما هائلا على صعيد الاتصالات والتكنولوجيا، ووصلت ايراداتها اليومية منها العام ٢٠٠٥ ما يفوق 300مليون دولار، حيث وصلت في شهر يناير/ كانون الثاني وحده الى ٥.٧ مليارات دولار، وكقيمة سنوية ٨٥ مليار دولار (حسب وزارة التجارة والصناعة)، اما نسبة النمو العام 2007 لهذا القطاع تحديدا يتوقع ان يصل الى ٨.% تقلصت معدلات البطالة العام ٢٠٠٦ الى ٣.٩% من حجم العمالة البالغة ٢٣ مليون من مجموع سكاني نحو ٤٨ مليون نسمة، واسواق الطلب على العمالة مفتوحة تستوعب كل قادم، خصوصاً في قطاعي الزراعة والخدمات.

وللدلالة على حجم الطلب على العمل، نشير الى ارتفاع اعداد المتقاعدين الذين يحصلون على عمل مرة ثانية (وزارة التجارة)، من المتوقع، (ودائما حسب وزارة التجارة)، ان تحتل كوريا الجنوبية المركز الثامن عالميا العام ٢٠٢٠ على صعيد سرعة النمو.

تايلند شرارة الأزمة

تايلند التي انطلقت منها شرارة الأزمة، دخلت مرحلة النقاهة العام ١٩٩٩، فزاد معدل نموها ٤.٤%، ثم وصل العام ٢٠٠٥ الى ١٠%، وتركزت قطاعاتها الاقتصادية على الصناعة ٤٠% والزراعة ١١% و٤٩% خدمات.

تميزت بانتاج الاثاث، والبلاستيكات، والمجوهرات، واجهزة الكمبيوتر، فكان معدل نمو صادراتها العام ٢٠٠٦ ما يقارب ٧%، أما أهم الصادرات فهي اجهزة الكمبيوتر والملابس والأرز. رغم ان معدل التضخم العام ٢٠٠٥ وصل الى ٣%، فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي ٦٩٠٠ دولار.وتستورد السلع الرأسمالية والاستهلاكية والسلع الوسيطة، وسددت قروضها لصندوق النقد الدولي، ونما الاستثمار الخارجي بمعدل ١٩%، ولم تصل الى مستوى إخوانها، لكنها تسير في طريق النمو الحقيقي.

إندونيسيا ومشكلة القطاع البنكي آخر الدول التي سددت قروض الإنقاذ، البالغة ٧.٨ مليارات، لكنها ايضا سددت قبل اربع سنوات من تاريخ الاستحقاق، لتوفر ٢٠٠ مليون دولار فوائد الدين.انطلقت بعد الأزمة على اسس قوية، ونما اقتصادها بمعدل ٦% العام ٢٠٠٦، وايضا العام ٢٠٠٧، وذلك بدعم من الاستهلاك المتنامي والصادرات المتزايدة لسلع مختارة، وقد بلغت صادراتها (حسب دائرة الاحصاء الاندونيسي) ١٠٠ مليار دولار العام ٢٠٠٦، وتمتعت باستقرار اسعار صرف عملتها، والبورصة فيها تحوز على افضل ثالث مؤشر بعد تايلند وكوريا الجنوبية. كما يبلغ احتياطيها النقدي نحو ٤٧ مليار دولار.

لكن المشكلة تتركز في:

- معدل التضخم ٩% وسعر الفائدة ١٠.٢٥%.
- قطاعها البنكي قلل من حجم وشأن الانجازات، حيث يفتقر للكفاءة والادارة الجيدة للقروض وعدم التعاون مع مجتمع الأعمال وتفشي ظاهرة القروض غير المسددة، ومجمل السيولة الفائضة توظف في أذونات وسندات الخزانة.

- -تخلف النظام الضريبي، اضافة الى انتشار الفساد والممارسات غير التنافسية.

-كذلك هناك ثلثا الشعب الاندونيسي تحت خط الفقر، ومتوسط دخل الفرد المعلن ١٣٠٠ دولار، يضاف الى كل هذا تفشي ظاهرة البطالة تقريبا ٢٠.% هونغ كونغ ومرض السارس العام ٢٠٠٦ احتفلت هونغ كونغ بالذكرى التاسعة لانضمامها الى الصين، تحت شعار "بلد واحد ونظامان مختلفان" استقلال في ادارة الحكم وارتباط في الدفاع والعلاقات الدبلوماسية.استطاعت ان تتخلص من الركود الاقتصادي، ويتزايد فيها الناتج نموا من ٣.٢% العام ٢٠٠٣، الى ٦.٨% العام ٢٠٠٤، و٧.٣% العام ٢٠٠٥، وصولا الى ٨.٢% العام ٢٠٠٦، وهكذا تمضي بانتعاش اقتصادي واستقرار مضمون الخطى والوجهة.ورغم انها احدى الدول الأكثر كثافة سكانية في العالم، فمعدل الحياة فيها الأعلى ٧٨.٦ سنة.

وهكذا رغم تأثرها الشديد بأحداث ١١ سبتمبر الاميركية، وبانتشار مرض السارس، وصلت نسبة البطالة الى ٤.٩% فقط، والطلب على العمالة بازدياد .